لماذا يُستهدف النجيفي وحده ويُهمَل الآخرون؟

حميد الكفائي

منذ عدة أشهر والحملات الموجهة ضد رئيس البرلمان أسامة النجيفي تتوالى الواحدة تلو الأخرى، فمنها من يتهمه بتعيين الأقارب ومنها من يتهمه بإنفاق الأموال العامة على قضايا شخصية، وأخرى تتهمه بهدر المال العام على رحلاته الخارجية، مستشهدين برحلته الأخيرة إلى بريطانيا التي قيل إنها كلّفت ملياري دينار. لكن منظمي هذه الحملات يغفلون أنها تُظهر من جانب آخر سكوتهم عن ممارسات المسؤولين الآخرين، سواء كانوا في الرئاسات أم بين الوزراء ورؤساء الهيئات والوكلاء وباقي المسؤولين في الدولة الذين لا يترددون في تعيين أقاربهم أو الإنفاق على رحلاتهم إلى الخارج مهما كلف ذلك الدولة من مصاريف.

النائب حنان الفتلاوي تصدت بشجاعة ولباقة بالغتين لقضايا الفساد وهي دون شك تستحق الاحترام على مساعيها تلك التي سلطت الأضواء على الفساد المستشري بين كبار المسؤولين السياسيين الذين يفترض أنهم قدوة للآخرين في الالتزام بالقوانين والحرص على المال العام. ولكن عليها أن تتعامل مع الجميع بالمستوى نفس وبالحماسة ذاتها، إن أرادت الآخرين أن يصدقوا أنها فعلا ضد الفساد الذي يرتكبه المسؤولون جميعا وليس فقط ضد الفساد الذي يرتكبه خصومها السياسيون. للأسف فإن المعركة بينها وبين النجيفي اتخذت طابعا شخصيا فهو يقاضيها على "التشهير" وهي تتوعده بالمزيد. وقد حصل الشيء نفسه مع مفوضية الانتخابات التي استجوبتها الفتلاوي أمام البرلمان وذهب الطرفان إلى القضاء بتهمة التشهير. وقد يحصل الشيء نفسه في الحملة الحالية لكشف الفساد في أمانة بغداد التي يقودها النائب شروان الوائلي. وتكاد تُهَم الفساد تكون واحدة في هذه الحملات والاستجوابات، فهي إما تعيين أقارب أو إهدار المال العام على الأمور الشخصية أو تقديم عقود مشاريع الدولة لأشخاص مقربين وخلافا للضوابط.

كثيرون يتساءلون إن كان النجيفي وحده الذي وظّف أقاربه معه كمستشارين أو سكرتارية أو حماية. فإن كان آخرون قد فعلوها قبله وبعده فلماذا يُستَهدَف النجيفي وحده ويُسكَت عن الآخرين؟ ولماذا لا يسعى النواب الذين ينتقدون تعيين الأقارب إلى إصدار قانون يجعل تعيين الأقارب فسادا ومخالفة قانونية؟ في الوقت الحاضر ليس هناك قانون من هذا القبيل وبإمكان المسؤولين أن يعينوا من يشاءون من أقاربهم من الدرجة الأولى في دوائرهم ومكاتبهم ووزاراتهم علناً ومن دون خوف من القانون أو وسائل الإعلام لأن الأمر قانوني مقبول اجتماعيا ويحصل منذ أيام مجلس الحكم عندما قام الأعضاء بترشيح أقاربهم للوزارات والوكالات والسفارات، وهذا حقا أمر معيب في كل بلدان العالم ويعتبر مضرا لأنه لا يأتي بالأفضل إلى المواقع المهمة بل يساهم في التغطية على الفساد وإدامته ومأسسته.

أتذكر حادثة أثارت ضجة في وسائل الإعلام البريطانية وقتها وهي أن وزير الخارجية البريطانية في أواخر السبعينات، ديفيد أوين، قد عين صهر رئيس الوزراء آنذاك، جيمس كالاهان، سفيرا في واشنطن. ورغم أن السفير المُعيَّن، بيتر جَيْ (Peter Jay)، هو من الشخصيات المرموقة ومن الخبراء الاقتصاديين المتميزين في البلد وكان مستوفيا كل الشروط ومستحقا التعيين سفيرا، إلا أن كل ذلك لم يشفع له ولا لوزير الخارجية الذي عينه لمجرد أنه متزوج من ابنة رئيس الوزراء. وقد اعتُبر تعيينه فسادا ومحسوبية ، ما دفعه إلى الاستقَالة من منصبه، دون ضغوط من أحد ولكن إنقاذا لسمعته واحتراما لنفسه واعتزازا منه بقدراته ومهاراته الكثيرة. لقد استقال بيتر جَيْ من منصب السفير كي يبرهن للجميع أنه ليس مكترثا لتلك الوظيفة العامة ولا متهافتا عليها، إذ حصل بجدارة على وظيفة مهنية مرموقة وهي إدارة القسم الاقتصادي في التلفزيون البريطاني البي بي سي وبقي في تلك الوظيفة حتى تقاعد قبل عشر سنوات تقريبا وكان من أهم المحللين الاقتصاديين في حينها إذ كان يطل على البريطانيين عبر التلفزيون ليوضح القضايا الاقتصادية المعقدة ويحلل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية للحكومة. كما كتب كتابا ممتعا في الاقتصاد عام ٢٠٠٠ تحت عنوان (الطريق إلى الثراء أو ثروة الإنسان- Road to Riches or Wealth of Man) بيعت منه آلاف النسخ. أما الوزير الذي عينه فلم تقم له قائمة بعد ذلك إذ ظلت تلك الحادثة تلاحقه أنى ذهب حتى غادر السياسة كليا مطلع التسعينات.

لا أحد يتوقع من مسؤولينا ومؤسساتنا الارتقاء إلى مستوى النزاهة في بريطانيا، ولكن يجب أن يكون هناك قانون يحدد ما هو الفساد وهل تعيين الأقارب فساد من الناحية القانونية أم لا. هو بالتأكيد فساد من الناحية المعنوية والسياسية فمَن كانت أولوياتُه هي تعيينَ أقاربه وأصدقائه فإنه لن يهتم كثيرا لما يحصل للآخرين من أبناء بلده إن كان هو وأقاربه وأتباعه بخير.

كان الأحرى بالسياسيين العراقيين أن يبدأوا صفحة جديدة منذ عام ٢٠٠٣ ويتجنبوا الدخول في هذا المأزق لكنهم لم يفعلوا بل أدخلونا في نفق مظلم يصعب الخروج منه.

السؤال الآخر الذي يجب أن يطرح هو هل يتمكن النجيفي فعلا أن يقوم بزيارة إلى أي بلد على رأس وفد برلماني دون أن يصطحب معه نوابا من الكتل السياسية الأخرى؟ أم أنهم سيقيمون الدنيا ويقعدونها عليه إن هو لم يُشرك كل الكتل السياسية، الصغيرة منها والكبيرة، في البرلمان في عضوية الوفد؟ حصل أنني التقيت بالوفد البرلماني الأخير الذي زار لندن وكان وفدا كبيرا إذ ضم حوالي خمسة عشر نائبا ولم يكن لدى غالبيتهم اهتمام بالسياسة الخارجية وأكثرهم لا يجيدون الانجليزية وليس لديهم تصور عن الفائدة المرجوة من الزيارة، وقد بدا ذلك واضحا في أحاديثهم إذ أطنب أحدهم في توضيح "جرائم النظام السابق" للحاضرين متناسيا أن بينهم من قاد حملة فضح وتعرية النظام السابق أمام الرأي العام العالمي والتي تُوِّجَت بإسقاطه من الخارج.

ولا أدري إلى متى يبقى البعض يتحدث عن جرائم النظام السابق، بمناسبة أو دونها، ويهمل مشاكل النظام الحالي وكيفية معالجتها.

يخطئ النجيفي طبعا عندما يقحم أقاربه في شؤون عمله أو يعيّنهم بأية صفة كانت خصوصا أنهم غير محتاجين أساسا للوظيفة، ويخطئ عندما يترأس وفدا برلمانيا يكلف الدولة أموالا طائلة، مع التأكيد أن هذه الأنباء غير مؤكدة، وكان عليه قبل غيره، باعتباره رئيسا لأعلى سلطة تشريعية ورقابية في البلد، أن يضرب مثلا أعلى في الحرص يحتذي به الآخرون، ولكن إن أردنا أن نكون منصفين، فإن علينا أن ننظر في ممارسات المسؤولين الآخرين أيضا. هناك الآن مسؤولون كبار جاءوا إلى وظائفهم عن طريق المحسوبية والمنسوبية وبعضهم لا يعرف شيئا عن أساسيات العمل الحكومي أو الوظيفة التي تولاها لأنه لم يعمل في أي وظيفة سابقا، لكنه أُقحم فيها لمجرد أنه قريب لفلان أو تابع لعلان. والأسوأ من ذلك كله أن هناك أعضاء في البرلمان غير منتخبين بل جاء بهم رؤساء الكتل لأنهم أما أقاربهم أو تابعون لهم. يجب أن تكون محاربة الفساد صادقة ومخلصة وتستهدف الفاسدين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ومواقعهم في الدولة إن أريد لها أن تحظى بمصداقية وتأييد العراقيين. أما إذا بقيت تستهدف الخصوم السياسيين فقط فإنها ستبقى ضمن حدود المناكفات التي لا تزيد الوضع إلا تعقيداً.

مصر ومخرجات الديمقراطيّة

إيمان محسن

نتائج الجولة الأولى من الانتخابات المصرية لم تكن تحمل أية مفاجأة كما يتصور البعض، بقدر ما أنها كانت نتيجة طبيعية لمجتمع خرج من الشمولية الى التعددية ومارس الديمقراطية في فترة زمنية قصيرة لم تكن فيها ثمة مفاهيم جديدة قد ترسخت بعد في ذهنية الناخب المصري ومن قبله التونسي وقبلهما الناخب العراقي،وهذا ما سيحدث في ليبيا واليمن وغيرها من البلدان العربي التي ستتحول لصناديق الاقتراع لتحديد السلطة وشكلها وهويتها وعقيدتها.

ولعل من يعيش في مصر ويتعايش مع أحداثها اليومية يدرك جيداً أن الفترة الانتقالية القصيرة جداً لم تكن كافية لأن تأخذ التيارات العلمانية والليبرالية نصيبها من أن تؤسس لأفكارها حواضن في المجتمع،هذا المجتمع الذي لم يجد سوى التيارات الدينية وقد ملأت الشارع والفضاء معاً ، وتحولت الجوامع وأماكن الصلاة لمنتديات سياسية تطرح من خلالها الجماعات الإسلامية برامجها ووعودها وسط قبول ملحوظ من قبل المواطن المصري الذي هو بطبيعته يميل للقوى الإسلامية وهذا الميل نابع من نظرية خاطئة ترسخت في العقلية العربية مفادها أن النظم السياسية التي سقطت كنظام مبارك وبن علي والقذافي هي أنظمة علمانية ، وهذا ما أنتج عزوفا عن التصويت للأحزاب العلمانية والليبرالية على خلفية هذه النظرية الخاطئة .

لهذا كان التنافس ليس بين الإسلاميين والعلمانيين كما يتصور البعض، بل كان بين جناحين إسلاميين أحدهما معتدل والثاني متطرف، أي بصريح العبارة كان صراع قوى إسلامية ، ثنائية الإسلام المعتدل كما يروج لجماعة الأخوان، وبين التطرف الذي تتسم به الحركات السلفية ، ومع هذا شعر المواطن المصري بأنه تخلى – لحظة التصويت – عن شيء من المواطنة التي هي بالتأكيد لم تكن حاضرة في ذهنية المواطن البسيط بقدر ما كانت النوازع الدينية والهويات الثانوية الأكثر حضورا، لحظة التصويت، وانعكس ذلك على النتائج وسينعكس على كتابة الدستور المصري الجديد وشكل وهوية الدولة المصرية القادمة ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التجاذبات الموجودة حاليا بين المؤسسة العسكرية والأخوان حول موضوع كتابة الدستور خاصة في ظل وجود أكثر من خط أحمر من كلا الطرفين حول الكثير من المواد التي سيتضمنها دستور الدولة المصرية المقبل. وهنا علينا طرح سؤال يبدو متأخراً في سياقه الزمني لكنه يبحث عن إجابات شافية ، السؤال هو : هل فترة بضعة أشهر كافية لإحداث انتقال ديمقراطي غير قابل للتشويه؟ وهل استعد الشعب المصري وحتى التونسي ومن قبلهما الشعب العراقي عام ٢٠٠٥ لأن يمارس الديمقراطية بشكلها السليم بعيداً عن التخندقات؟ الجواب سيكون بأن المدة غير كافية، لأن عملية تثقيف المجتمع بالديمقراطية ليست عملية سهلة خاصة إذا ما عرفنا بأن أكثر من ٤٠ بالمئة من الشعب المصري أمي لا يجيد القراءة والكتابة ولكنه سيصوت في الانتخابات ، وسيكون صوته مؤثراً في حسم النتائج ، وهنا علينا أن نتوقف أمام مخرجات وإن كانت ديمقراطية وسليمة ولكنها بالتأكيد لن تكون سوى عبء جديد يضاف للمواطن المصري وكذلك التونسي وقبلهما العراقي، خاصة إن الديمقراطية بهذه الصورة ستوصل أشخاص لن يكونوا قادرين على فهم واستيعاب ما يحتاج اليه المجتمع بحكم عدم اكتسابهم الخبرة الكافية في ميادين عملهم من جهة، ومن جهة ثانية سعيهم لتفعيل هوياتهم الفرعية على حساب أسس المواطنة الحقيقية، وبالتالي سيجرون الشارع لمتاهات كبيرة ستكون تداعياتها أكبر مما يتوقعه البعض.

جسر

■ د. سعد بن طفلة العجمي★
saad@alaan.cc

العراق ينقذ البعث

بحصار النظام السوري من قبل العرب والمجتمع الدولي، لم يجد من يلتفت إليه لينقذه ويخفف عنه وطأة الحصار سوى العراق!! وأي عراق؟ إنه العراق الديمقراطي الذي أتى ليؤسس دولة الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد أن خلصته أمريكا انطلاقا من الكويت حصرا من أبشع دكتاتورية عربية، قاتل الله السياسة، فالعراق الذي دفع التضحيات الجسام وملايين الضحايا والمشردين والجرحى والثكلى والمعذبين، لكي يتخلص من حكم البعث الصدامي الدموي، يقف اليوم وحيدا بين العرب جميعا مع آخر معاقل حكم البعث، أقول وحيدا لأن لبنان أصبح لبنانين، وحكومته بأكثر من رأس، لكن رأس حزب الله- ميقاتي هو الأعلى ارتفاعا، فأعلن انحيازه للقهر والاستبداد بحجة المقاومة والممانعة.

من مهازل السياسة، وسخريات ألاعيبها، وقذارة تقلباتها، أن العراق اليوم يقف وحيا مع آخر دكتاتوريات الانقلابات العسكرية العربية. لست أدري إن كان رئيس العراق اليوم -مام جلال- يستذكر حلبجة، ولا أعرف إن كان وزير الخارجية العراقي السيد هوشيار زيباري يتذكر حملة الأنفال ومآسي التشريد للشعب الكردي، ولا نعرف ما الذي جرى لذاكرة السيد نوري المالكي فيما جرى للجنوب العراقي إبان ثورة شعبان التي ارتكب فيها صدام حسين حرب إبادة لإخمادها. ما الذي تغير؟ هل الدم السوري أرخص من العراقي؟ هل الإنسان هنا مختلف عن الإنسان هناك؟ هل الإبادة البعثية السورية أرحم من إبادة بعث العراق؟ وهل الموت بسوريا رحيم بينما كان موتا زؤاما في العراق على يد بعثييه؟ وكيف تختلف آدمية الحمصي، عن مأساة الحلاّوي؟ وما الفرق بين السحق في درعا وبين السحل في الدجيل؟ وما الفرق بين التعذيب في الرستن وبين شنائع أبو غريب؟

مخجل أن يكون العراق اليوم هو الدولة العربية الوحيدة، التي تقف مع نظام يتهاوى وهو يرتكب شنائع وفظائع يشيب لها الولدان، ومهما ساق العراق الرسمي من مبررات، فإن العراق تحديدا يفترض أن يكون آخر الممانعين للمقاطعة، بل كان يفترض أن يقود حملة ضد نظام سوريا لأنه ذاق ما يذوقه الشعب السوري اليوم بأشكال ونماذج مختلفة. إلى جانب الانحراف الأخلاقي في الموقف العراقي، فإنه أيضا خطأ سياسي واستراتيجي كبير، فنظام الأسد ساقط لا محالة، مهما ارتكب من المذابح ومهما قدم الشعب السوري من التضحيات، وعندها سيجد العراق "الديمقراطي" نفسه أمام سوريا من نوع آخر معادية لمن ساند الدكتاتورية وذبح شعبها، وقد لا ينسى للعراق ذلك.

كان يفترض أن يكون العراق الديمقراطي رأس حربة في الدفاع عن الشعب السوري وحقوقه الآدمية، لكنها السياسة -قاتلها الله- لا تعرف القيم ولا وزن للأخلاق عندها...

■ كاتب وأكاديمي كويتي

كاريكاتير

■ عادل صبري

الأزمة السوريّة بين طهران وأنقرة

حسن متعب

التناقض الواضح في السياسة التركية إزاء الدول العربية يثير جملة من التساؤلات أبرزها ما هي مصلحة تركيا في إثارة البلابل والاضطرابات في دول قريبة وبعيدة عنها، ومرد هذا التساؤل إلى أن موقف تركيا سابقا من احتلال العراق كان ايجابيا إلى حد أنها أعلنت رفضها التام له، ثم جملة صراعاتها مع إسرائيل على مدى العامين المنصرمين التي حولت اردوغان إلى بطل قومي عربي رغم عثمانيته، وإذا كانت المصالح التركية الاقتصادية الواسعة هي من دفعت أنقرة للمساهمة في دعم تدخل الناتو بل المشاركة فيه في ليبيا فإن اردوغان يعلم تماما أن سوريا لا تمتلك من الثروات ما يجعلها مركز استقطاب للآخرين ورغم ذلك فقد أحرق الأتراك كل مراكبهم مع دمشق ولم يعد ممكنا مد جسور العلاقات الحسنة بين جارين تربطهما روابط مختلفة وواسعة لا يمكن مطلقا تجاوزها،

والمثير في كل ذلك أنهم يعلمون تماما وباعتراف اردوغان أن اضطراب الوضع في سوريا ينعكس سلبا على تركيا، وقد أثبتت الأيام الماضية صحة هذا الاعتقاد، فالعلويون القاطنون في تركيا -وهم ليسوا قلة- يشكلون اليوم مصدر قلق للحكومة التركية إذ أنهم يقفون بالضد من رغبة حزب العدالة وقادته بشن حرب على دمشق هدفها إسقاط النظام فيها..

لقد دفع الشعب الليبي أكثر من ستين ألف قتيل بسبب تدخل حلف الناتو ومع ذلك فإن ذوي المصالح الاقتصادية في أوروبا وبريطانيا وتركيا يعتقدون أن ذلك ثمن بسيط مقابل التخلص من حكم الدكتاتور القذافي، في حين أن ما جلبه الغرب إلى ليبيا أسوأ بكثير من الدكتاتورية التي تكالبوا على حربها، فليبيا اليوم مسرحا للميليشيات والعصابات وتعدد مراكز القوى العشائرية والطائفية ولا يحتمل استقرار الأوضاع فيها قريبا، ومع ذلك فإن تركيا سعت بشكل محموم لتكرار السيناريو الليبي في سوريا دون حساب للأرواح التي ستزهق بحجة نشر الديمقراطية، ولكن الغرب المعني بمصالحه لم يندفع مع الأهواء التركية واقتصر موقفه على الضغوط السياسية والاقتصادية فقط على أمل أن تأتي ثمارها مع الوقت للتخلص من نظام الأسد، ما دفع اردوغان إلى الاعتراف صراحة (أن النفط السوري لا يشكل مبعث اهتمام للغرب لقلته) ولكن إدراكه لهذا جاء متأخرا بعد أن أعطى إشارات واضحة إلى أن لا مجال مطلقا ولا حل أبدا للازمة السورية إلا بتدخل عسكري قوي وهو الخيار الذي يتجاهله الغرب كليا بعد الفيتو الروسي الصيني وتلويح إيران بأنها ستتخذ موقفا مختلفا إزاء جارتها تركيا في حال تحقق هذا السيناريو.. إلا أن تركيا ليست بمفردها من يدعو للحرب على سوريا إذ أن قطر عبر وسائلها المتعددة إعلاميا وسياسيا ولوجستيا تعمل جاهدة لتأزيم الأوضاع في دمشق وحث كل اللاعبين على تحريك الأجواء وإيصالها إلى نقطة اللاحل إلا بالخيار العسكري، وأخيرا يكشف لنا اليهودي هنري ليفي من خلال زاويته الأسبوعية بمجلة (لوبوان)، في مقالة بعنوان (نهاية اللعبة في سوريا) عن قوة تأثيره على الرئيس الفرنسي، معترفا بأن ساركوزي تواطأ معه في مؤامرة سرية لتهميش وزارة الخارجية الفرنسية، حتى لا تعرقل بمساعيها الدبلوماسية حرب حلف الأطلسي في ليبيا وقد ختم مقالته بإعلان حرب رسمي على الرئيس بشار الأسد، جازما بأن النظام السوري سيُطاح به وفق (السيناريو الليبي) ذاته، قائلاً إنه في ما يتعلق بسوريا (لم يبق سوى المشهد النهائي، الذي لم تكتمل كتابته بعد) .. وإذا كنا نتفهم دوافع قطر التي هي مخلب أميركي وليد في المنطقة، ونتفهم جهود اليهودي برنارد ليفي، فإن الموقف التركي يصعب تفهمه نظرا للتناقض الذي أظهره بقضايا مماثلة أخرى، فالأتراك لم يعلقوا على مجريات الحراك الشعبي في البحرين ولم يتطرق أي من القادة هناك إلى الكيفية التي جرى بواسطتها قمع الجماهير البحرينية وإيقاف ثورتها وقتل تطلعاتها نحو الحرية والديمقراطية، ولم يتطرق أي من القادة الترك أيضا إلى ما يجري في اليمن ولم تنل الثورة المصرية اهتماما يذكر منهم بعكس الموقف من ليبيا ومن ثم التحرك المفضوح والخطير تجاه سوريا، ولعل من الجدير بالذكر أن لولا الدعم التركي للمعارضة السورية لما أمكن تشكيل المجلس الوطني السوري ولما استمرت التظاهرات مع صمود النظام كل هذا الوقت، وأيضا كانت تركيا هي صاحبة المعركة الأولى التي سميت بأحداث جسر الشغور حيث سهلت تمرير السلاح والمقاتلين إلى هناك لمجابهة قوات الأمن والجيش السوري.. لا يمكن الاعتقاد أن تركيا تطمح إلى احتلال سوريا باعتبار أنها تحلم باستعادة أملاك عثمانية فصلت عنها بالقوة بعد الحرب العالمية الأولى، ذلك أن مثل هذا الأمر لن يلقى قبولا دوليا مطلقا وسيخل بموازين القوى الإقليمية المختلة هي أساسا.. ولكن نظرة فاحصة إلى تطور الموقف التركي من العراق ودعمها لكل القوى الانفصالية فيه ومنها دعمها لفكرة إنشاء إقليم سني يوحي بما لا يقبل الشك بأنها قد ارتضت أن تكون شريكا لقطر في تنفيذ المخططات الأميركية الرامية إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة وكيانات ضائعة لا تقوى على خلق توازنات مستقبلية من شأنها أن تهدد أمن إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى الحد من الامتداد الشيعي والتأثير الإيراني في المنطقة، وإذا كانت تركيا الداعم الإقليمي الأول للمعارضة السورية فإن إيران هي الداعم الإقليمي الأول للنظام وهذا يعني أن النتيجة النهائية للأزمة السورية لابد من أن تلقي ظلالها على العلاقات بين البلدين الذي يبلغ مستوى التبادل التجاري بينهما ما يقرب من ١٥ مليار دولار، وهما في كل الأحوال دولتان تتمتعان بثقل وتأثير كبير في المنطقة وتملكان على عكس الدول العربية إستراتيجية قائمة على قدر كبير وعال من الفهم لحساسية المصالح الدولية فيها، لذا فإن أي توافق تركي إيراني مفاجئ حول سوريا قد يؤدي إلى تسوية سريعة جدا للأزمة نظرا للتأثير الإقليمي لكل منهما.

■ كاتب وإعلامي مقيم في استراليا